

خبير الأسبوع رؤساء مراكز ومراكز محاربة الأمية يحتجون أمام الوزارة

ينظم، اليوم (الأربعاء)، رؤساء مراكز محاربة الأمية بمختلف الأكاديميات، ورؤساء مصالح النيابة على الصعيد الوطني، وقفة احتجاجية أمام مقر الوزارة للتذلل بما يسميه المحتجون "تأمل المسؤولين في تسوية وضعيتهم المادية منذ ما يقارب ثلاث سنوات، ضاربين عرض الحائط الشعارات البراقة التي ترفعاها الوزارة من أجل النهوض بقطاع التعليم المدرسي والاهتمام بموارد البشرية التي تعتبر قطب الرحي لتنفيذ مخططات البرنامج الاستعجالي".

وعبر المحتجون عن استيائهم من تكرر المسؤولين في نفس الغبار عن ملفاتهم التي تردف في رفوف الوزارة رغم تقيهم، في مناسبات عديدة، وعمودا من جهات مسؤولة بك الحصار عنها، معللة موقفها الرفض وجود توقيع الوزير أو من ينيب عنه بعد الاستغناء عن كتابة الدولة لحاربة الأمية وإلحاق مديرية محاربة الأمية بقطاع التعليم المدرسي في انتظار إنشاء وكالة خاصة لحاربة الأمية.

وكان أخصائين وعد بتسريع تسوية وضعيتهم ورؤساء المراكز ومصالح النيابة التي رده على سؤال شفوي بمجلس المستشارين، دون أن يتوصل المعنوين بمستحقاتهم المادية، ما يضرب في العمق مضامين البرنامج الاستعجالي الذي أفرد بنودا طويلة ينص فيها على الاهتمام بأوضاع الموارد البشرية العاملة في قطاع التعليم المدرسي.

سعيد فائق (بني ملال)

الشركاء في مجال التعليم الأولي يخلون بالتزاماتهم

تبنى النظام التربوي المغربي منذ ولوج الألفية الثالثة مبدأ "الشراكة" ضمن عشيرة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وأعاد البرنامج الاستعجالي الذي يشكل بحسب الوزارة "خارطة طريق لإعطاء نفس جديد لإصلاح منظومة التربية والتكوين" التركيز على "الشراكة"، باعتبارها مقاربة نسقية ومنهجية، تتدنى نهج الإشراف والتجريب القبلي والتحكم في البيات التنفيذ والتتبع والتقييم. وسار المجلس الأعلى للتعليم الذي نظم بتعاون مع وزارة التعليم الوطني والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ووزارة التشغيل والتكوين المهني والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمديرية العامة للجماعات المحلية، يومي 20 و21 أكتوبر 2008 ندوة وطنية حول الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية، سير وزارة التربية الوطنية في تبني الشراكة للنهوض بقطاع التعليم.

شراكة بقيمة 4 ملايين بناية فحص أنجرة

لا يمكن أن يحقق مشروع تربوي، كيفما كانت خصائصه وأهدافه، النجاح إلا بتضافر جهود جميع المتدخلين في الحياة المدرسية، من شركاء اقتصاديين واجتماعيين وكل فعاليات المجتمع المدني، إذ بدون ذلك تبقى المدرسة فضاء معزولا يقتصر على التلقين والتعليم، وغير قادر على خلق الأجواء الدينامية للأششطة الهادفة إلى بلوغ أحسن النتائج. وبعد إقليم فحص أنجرة، أقصى شمال المملكة، من بين المناطق الأكثر هشاشة بالمغرب، باعتباره الإقليم الوحيد وطنيا الذي يتكون مجاله الترابي من ثماني جماعات قروية، ميزتها تشتت الدواوير ووعورة المسالك وقسوة مناخ، ما جعل جل مؤسساته التعليمية تفتقر إلى أبسط الضروريات كالإنارة والماء الشروب والمرافق الصحية، التي لا يمكن بدونها خلق حياة مدرسية تمنح المتعلمين فرصة اكتساب القيم والمعارف والمهارات التي تؤهلهم للاندماج في الحياة العامة.

النقابات التعليمية في الميزان

شهد يوم 15 ماي الجاري إجراء عملية انتخاب ممثلي رجال التعليم في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، بمشاركة عدد من النقابات المهنية لموظفي القطاع، وفي غمرة التنافس والإعداد، وأثناء الحملات الدعائية، وفي اجتماعات تعبئة اللوائح من طرف النقابات المتنافسة، كان يتم في الغالب تداول مصطلح "اللجان الثنائية"، وهو خطأ شائع الاستعمال، رغم أنه ليس مصطلحا قانونيا، فكل القوانين لا تتحدث عن لجان ثنائية، وإنما هذه الهياكل في لغة القانون الإداري، تحمل اسم اللجان الإدارية متساوية الأعضاء، وهو اسم مركب يحيل، من جهة، إلى دلالة التمثيلية المحددة من اثنين إلى أربعة حسب عدد الموظفين من الفئة الممثلة لكل قطاع، ومن جهة ثانية، يحيل إلى دلالة في ثنائية التركيب ما بين ممثلي الموظفين المنتخبين، وممثلي الإدارة المعينين.

أظهر بحث ميداني أجراه المركز المغربي للتربية المدنية حول موضوع: السلوك المدني في المؤسسات التعليمية (الإعدادي)، أن قدرة المؤسسة على اتخاذ إجراءات عملية أمام المشكلات المتفاقمة تكون نسبي لا تعكس بقوة حضور قيمة العمل لدى التلميذ. وجاء في نتائج البحث التي قدمت، الخميس الماضي، في ندوة صحافية بالبيضاء، أن هذا الأمر ترجمه نسبة 58 في المائة من التلاميذ المستجوبين الذين يعتبرون أن التلميذ النموذجي المحبوب هو من ينجح واجباته ويشارك في الدرس، في حين أن 43 في المائة منهم يعتبرون أن اللحظة المفضلة داخل المؤسسة هي أثناء الحصص الدراسية، بينما اعتبر 35 في المائة أن اللحظة المفضلة لديهم هي ممارسة أنشطة داخل المؤسسة.

وتكرر معدو الدراسة أن الانحصر يتمثل في ما بين القيمة وبلورتها، ف "العمل كهيئة حاضر بقوة، غير أن هناك مشكلا على مستوى شروط تحقيقه وبلورته، وهذا دور المؤسسة وأجهزتها".

عبد الله نهاري

كانت بعض نتائج البحث التربوي الذي أجراه، أخيرا، "المركز المغربي للتربية المدنية"، في موضوع "السلوك المدني في المؤسسات التعليمية" (الإعدادي)، صادمة ومفاجئة، وتنتطق بواقع استيعاب التلميذ، على الخصوص، للعديد من القيم النبيلة، وطرق تعامله معها.

لقد سعى البحث، الذي قدمت نتائجه الخميس الماضي، خلال ندوة بالبيضاء، إلى رصد بعض مظاهر السلوك المدني داخل المدرسة، انطلاقا من عينة من المؤسسات الثانوية الإعدادية على الصعيد الوطني، من خلال رصد مظاهر السلوك المدني المتحقق والمبهر عنه، ومظاهر السلوك اللامدني وأشكال التعبير عنه.

وسعت الأسئلة، الموجهة إلى الأساتذة والتلاميذ، إلى رصد مجموعة من السلوكيات والمواقف والمعطيات المحيطة على قيم محددة تتمثل في احترام الذات، واحترام الآخر، والتعاون والتضامن، والعمل، والوقت، واحترام القانون.

ولعل ما لفت الانتباه أن البحث أفرز مجموعة من الأرقام المثيرة والجديرة بالتأمل، منها أن 92 في المائة من الأساتذة المستجوبين يعتبرون أن العلاقة بينهم والإدارة علاقة تعاون وتواصل، وأن 69 في المائة منهم يعتبرون أن العلاقة بالآباء منعدمة. الدراسة أكدت أيضا أن نصف الأساتذة المستجوبين لم يسبق لهم أن شاركوا في مجلس التدبير (أو المجلس الداخلي سابقا)، و73 في المائة منهم يرون أن ظاهرة الغش بين التلاميذ "كثيرة ومتفاقمة".

أما في ما يتعلق بالتلاميذ، فاثبتت الدراسة أن 53 في المائة من المستجوبين منهم لم يسبق لهم أن اطلعوا على القانون الداخلي لمؤسستهم، وأن 56 في المائة لا يعملون بوجود مجلس تدبير بالمؤسسة. كما أن ربع التلاميذ المستجوبين يعتبرون أن علاقتهم بالأساتذة يسودها عنف جسدي أو لفظي، و65 في المائة منهم يرون أن مرافق المؤسسة "ضعيفة ومهملة".

في حين قال 83 في المائة من التلاميذ المستجوبين أنهم يحاسبون من طرف الأسرة على التغيب أو التأخر. أما في ما يخص الغش، فقد صرح 47 في المائة من المستجوبين أنهم مارسوه في الامتحان أو في اختبارات المراقبة المستمرة.

إن من بين الخلاصات التي انتهى إليها البحث أن واقع المؤسسة المدرسية ليس مأساويا، بديل عدم ملامسة أي مقاومة أو رفض للقيم الأساسية (التعاون والعمل واحترام الآخر والحوار...)، بل إن الباحثين لمسوا حضور هذه القيم في تمثيلات وتصورات المستجوبين، أساتذة وتلاميذ. ما جعلهم يؤكدون أن هذه القيم، وإن كانت لا تحضر في صورة سلوكات عملية وممارسات واقعية بشكل مريض، فإنها تبرز باعتبارها حاجات داخلية. وهذا يجعل المرء يسائل المؤسسة بشأن مدى تشجيعها على تنمية وتحقيق هذه القيم الكامنة. ويصطحب السؤال أيضا حول الأدوار أو المهام المطلوبة على المجتمع المدني وشركاء المدرسة في ظل هذا الوضع المتسم بالانحصر.

التدبير التشاركي في مازق مؤسسات بدون مشاريع وشركاء يخلون بالتزاماتهم وتجاوز العراقيل يقتضي ترسيخ ثقافة التشارك



في إطار تنفيذ مشروع المخطط الاستعجالي (المشروع 23) الداعي إلى ضمان تعبئة واسعة، واستقطاب فاعلين وحثهم على بلورة شراكات حقيقية في أفق دمج مختلف الشركاء في منظومة التربية والتكوين، وتفعيل أورش الإصلاح الذي جذبت له الوزارة كل الفعاليات وكافة الإمكانات لضخ دماء جديدة في شرايين المدرسة المغربية، تبنت الوزارة الوصية على القطاع إستراتيجية جديدة تهدف إلى وضع خطة للتواصل الداخلي والخارجي مع مختلف المتدخلين والشركاء (أمهات وأولياء التلاميذ، جمعيات المجتمع المدني، جماعات محلية، جامعات...) وتحسيس أكبر عدد

يونسكو

تظمت، أخيرا، منسقة الأمم المتحدة بالمغرب، بتعاون مع اللجنة الوطنية المغربية لليونسكو، وبدعم من مؤسسة صندوق الإبداع والتدبير، حفل تسليم شواهد الاستحقاق على التلاميذ الذين شاركوا في إنجاز لوحة فنية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأيضا على أعضاء هيئة التدريس والمدرسين بالثانوية الإعدادية ابن بطوطة ببنابة الضخيرات - تمار، العضو في شبكة المدارس المنتسبة إلى اليونسكو.

ورشة

تظمت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة مكناس تافيلالت، بتعاون مع منظمة العفو الدولية (فرع المغرب) أخيرا، ورشة تدريبية حول تقنيات ومناهج التربية على حقوق الإنسان، لفائدة 30 إطارا من أساتذة السلك الإعدادي والتأهيلي واطر من الإدارة التربوية بالجهة. وبدخل هذا اللقاء في إطار اتفاقية الشراكة والتعاون بين الوزارة والمنظمة، واعتبر محمد أضرصور، مدير الأكاديمية، تنظيم مثل هذه اللقاءات تجسيدا للتزام الأكاديمية بمواكبة كل المبادرات الوطنية الطموحة في مجال إشاعة وتعليم مبادئ وثقافة حقوق الإنسان، سواء ضمن المناهج التعليمية أو في الأنشطة الموازية للمؤسسات التعليمية. من جهتها، أشارت نريا بوعيد، من منظمة العفو الدولية، إلى أن تنظيم هذه الدورة يدخل ضمن جهود المنظمة في حث المجتمعات على الاستمرار في التنمية الكاملة للأطفال والشباب وفق مبادئ حقوق الإنسان. كما أنه يتماشى مع إعلان منظمة الأمم المتحدة 2009 سنة دولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان، وينسجم مع أهداف الخطة العالمية للمنظمة الأممية 2009-2015 للتربية على حقوق الإنسان.

اعتصام

بخوض معلو إعدادية بوغروس بدائرة نسة في تاونات، اليوم (الأربعاء)، اعتصاما أمام مقر النيابة الإقليمية بتاونات، يعتبر الثاني من نوعه في أقل من أسبوع بعد الشروع، الأربعاء الماضي، في سلسلة من الوقفات الاحتجاجية الصباحية والمسائية حتى نهاية الموسم الدراسي بما في ذلك فترة الامتحانات، احتجاجا على "التجاوزات والتعسف والاستهتار بالمسؤولية من قبل إدارة المؤسسة". وانتهى أمر المؤسسة، مديرتها بارتكاب تجاوزات وخروقات بينها عدم تفعيل المجالس بالمؤسسة وخاصة مجالس الأقسام والمجلس التربوي ومجلس التدبير، وعدم رفع الشديد الوطني إلا خلال شهر إبريل، وإفشاء السسر المهني والشهير بالأساتذة، وتعهد الغياب أثناء فترات الاستراحة البيئية لتفادي تسلم المراسلات والتأشير عليها، وحرمان الأساتذة من الوثائق والمكرات (التفتيش والحركة الانتقالية ومذكرة الحراسة العامة).

إضراب

بخوض أساتذة التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي حملة الإجازة، يومي الإثنين والثلاثاء المقبلين، إضرابا وطنيا مع تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة التربية الوطنية بباب الرواح بالرباط ابتداء من الحادية عشرة من صباح الإثنين المقبل. استجابة لنداء اللجنة الوطنية لهذه الفئة التي دعت المتضررين إلى التعبئة والمشاركة الفعالة في هذا الإضراب للتعبير عن رفضهم لسياسة التماطل والتجاهل التي تسلكها الوزارة تجاه مطالبهم.

ويأتي هذا الإضراب الذي تقرر مباشرة بعد نهاية الوقفة الاحتجاجية التي دعت إليها اللجنة التابعة للفرعالية الديمقراطية للشغل يوم 11 ماي الجاري بعد الوقوف على ما تعرفه وضعية الفئة من إقصاء وتهجير، للمطالبة بتنفيذ بنود ملفها المطلب خاصة ما يتعلق منه ب"الترقية بالشهادة الجامعية (الإجازة) في الدرجة إسوة بالأصناف السابقة دون قيد أو شرط، وفتح إمكانية تغيير الإطار لكل الأساتذة حملة الإجازة".

حميد الأبيض (فاس)

المؤسسات التعليمية بالحسيمة بدون مشاريع رفع فعالية المدرسة يقتضي الاشتغال وفق مشروع وسياسة يطلع عليها الجميع

أكد العديد من المهتمين بقطاع التعليم بالحسيمة، أن معظم المؤسسات التعليمية بالمنطقة لا تتوفر على مشروع تربوي. وأرجع هؤلاء ذلك إلى غياب التكوين في مجال الشراكات وعدم اعتبار الشأن التعليمي شأنا للجمع.

ويعد مشروع المؤسسة من مقومات التجديد التربوي بالمؤسسات التعليمية، ومن الأنشطة الموازية التي تساهم في خلق حياة مدرسية قصد رفع مستوى التلاميذ، ودعم مردوبيتهم التحصيلية والمهارة، من أجل المساهمة مع الفريق التربوي والإداري في جعل المؤسسة فضاء رحبا ومناسبا لممارسة مختلف الأنشطة الفنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والرياضية، وإنجاز مجموعة من المشاريع بطريقة فريدة أوجاعها أو تشاركية.

وإذا كان مشروع المؤسسة عبارة عن خطة عمل تساهم فيها مختلف المكونات من تلاميذ وأبائهم، والمعنية بتفعيلها، فإن المشروع ما زال بعيدا عن الأهداف المرسومة، خاصة الارتقاء بنتائج التلاميذ وتطوير الحياة المدرسية وتجويد مكتسبات التلاميذ.

وأعتبر العديد من أساتذة التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي بالحسيمة، المؤسسات التعليمية بالمنطقة بدون مشاريع، على خلفية عدم تمكنها من بلورة خطة تربوية شاملة، على المدى البعيد والمتوسط والقريب، بعدها وينجزها المجتمع المدرسي الموسع انطلاقا من منظور شمولي لمدرسة الجودة، ومواصفات التعلل الجيد واللائق في ضوء الحاجات والمعطيات المحلية قصد تحسين جودة التعلم وتطوير المؤسسة والانفتاح على محيطه.

وربط مصدر مسؤول مشاريع المؤسسات التعليمية بعملية الشراكة، مؤكدا أن الجهات المسؤولة كثيرا ما وقفت على مجموعة من الحقائق، أبرزها غياب المشاريع من المؤسسات التعليمية.

وأشار المصدر نفسه أن الجهات ذاتها حاولت تفعيل توصيات المنتديات الوطنية ومكونات العملية التعليمية، كما تنص على ذلك المذكرة الوزارية رقم 73 ومحور المشاريع بالمؤسسات التعليمية، وأضاف المصدر أن مجموعة من الشراكات ظلت شفهوية غير ملزمة، وغير مؤطرة قانونيا.

ولا تشارك المؤسسات التعليمية بالحسيمة، رغم توفرها على إمكانيات مادية وبشرية، في رفع مردودية التعليم والارتقاء بمستواه عن طريق دراسة بعض الظواهر الخاصة والبحث في معالجة ما يطرح عليها من قضايا تربوية تتعلق بعناصر ومكونات العملية التعليمية، كما تنص على ذلك المذكرة الوزارية رقم 73 تحت عنوان دعم التجديد التربوي في المؤسسات التربوية.

وأجمع الفاعلون التربويون على أن ذلك لن يتأتى إلا بتضافر جهود كل الأطراف المعنية بالعمل التربوي، كل حسب اختصاصاته ومجال عمله واستعداداته. ولا تعمل العديد من المؤسسات بالحسيمة على إيجاد حلول ناجعة وعملية لمختلف المشاكل التي تواجهها المؤسسات التعليمية، من خلال اقتراح "خطة العمل" محددة الأهداف والوسائل والإمكانيات قصد تحقيق حاجيات وإشباع رغبات المتدريس مابدا ومعنوياً.

ويرى بعض المهتمين أن رفع فعالية المؤسسة التعليمية، يقتضي أن تشتغل

عبد الله نهاري

حجر الزاوية

أرقام ناطقة

كانت بعض نتائج البحث التربوي الذي أجراه، أخيرا، "المركز المغربي للتربية المدنية"، في موضوع "السلوك المدني في المؤسسات التعليمية" (الإعدادي)، صادمة ومفاجئة، وتنتطق بواقع استيعاب التلميذ، على الخصوص، للعديد من القيم النبيلة، وطرق تعامله معها.

لقد سعى البحث، الذي قدمت نتائجه الخميس الماضي، خلال ندوة بالبيضاء، إلى رصد بعض مظاهر السلوك المدني داخل المدرسة، انطلاقا من عينة من المؤسسات الثانوية الإعدادية على الصعيد الوطني، من خلال رصد مظاهر السلوك المدني المتحقق والمبهر عنه، ومظاهر السلوك اللامدني وأشكال التعبير عنه.

وسعت الأسئلة، الموجهة إلى الأساتذة والتلاميذ، إلى رصد مجموعة من السلوكيات والمواقف والمعطيات المحيطة على قيم محددة تتمثل في احترام الذات، واحترام الآخر، والتعاون والتضامن، والعمل، والوقت، واحترام القانون.

ولعل ما لفت الانتباه أن البحث أفرز مجموعة من الأرقام المثيرة والجديرة بالتأمل، منها أن 92 في المائة من الأساتذة المستجوبين يعتبرون أن العلاقة بينهم والإدارة علاقة تعاون وتواصل، وأن 69 في المائة منهم يعتبرون أن العلاقة بالآباء منعدمة. الدراسة أكدت أيضا أن نصف الأساتذة المستجوبين لم يسبق لهم أن شاركوا في مجلس التدبير (أو المجلس الداخلي سابقا)، و73 في المائة منهم يرون أن ظاهرة الغش بين التلاميذ "كثيرة ومتفاقمة".

أما في ما يتعلق بالتلاميذ، فاثبتت الدراسة أن 53 في المائة من المستجوبين منهم لم يسبق لهم أن اطلعوا على القانون الداخلي لمؤسستهم، وأن 56 في المائة لا يعملون بوجود مجلس تدبير بالمؤسسة. كما أن ربع التلاميذ المستجوبين يعتبرون أن علاقتهم بالأساتذة يسودها عنف جسدي أو لفظي، و65 في المائة منهم يرون أن مرافق المؤسسة "ضعيفة ومهملة".

في حين قال 83 في المائة من التلاميذ المستجوبين أنهم يحاسبون من طرف الأسرة على التغيب أو التأخر. أما في ما يخص الغش، فقد صرح 47 في المائة من المستجوبين أنهم مارسوه في الامتحان أو في اختبارات المراقبة المستمرة.

إن من بين الخلاصات التي انتهى إليها البحث أن واقع المؤسسة المدرسية ليس مأساويا، بديل عدم ملامسة أي مقاومة أو رفض للقيم الأساسية (التعاون والعمل واحترام الآخر والحوار...)، بل إن الباحثين لمسوا حضور هذه القيم في تمثيلات وتصورات المستجوبين، أساتذة وتلاميذ. ما جعلهم يؤكدون أن هذه القيم، وإن كانت لا تحضر في صورة سلوكات عملية وممارسات واقعية بشكل مريض، فإنها تبرز باعتبارها حاجات داخلية. وهذا يجعل المرء يسائل المؤسسة بشأن مدى تشجيعها على تنمية وتحقيق هذه القيم الكامنة. ويصطحب السؤال أيضا حول الأدوار أو المهام المطلوبة على المجتمع المدني وشركاء المدرسة في ظل هذا الوضع المتسم بالانحصر.